٦ ــ قامت اسرائيل بانشاء وتنمية قطاع صناعي صغير خادم للصناعة الاسرائيلية عن طريق الاستثمارات الاسرائيلية الفردية التي تضمنها الحكومة الاسرائيلية ضد أخطار الحرب والمصادرة والتخريب ، وتقوم عن طريق عقود العمل الوسيطة Subcontracting بانتاج مصنوعات لحساب مؤسسات صناعية اسرائيلية تقدم لها المواد الخام او المواد شبه الجاهزة ، خصوصا في صناعة الاثاث والملبوسات الجاهزة(٣٢).

٧ ــ شجعت اسرائيل انشاء صناعة خدمات لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي ، فقد ارتفع رقم مؤسسات اصلاح السيارات (جراجات) الى مائتين تضاعفت عمالتها ثلاث مرات في عام ١٩٦٩ وحـــده . ويقوم الاسرائيليون باصلاح سياراتهم في الضفة الغربية حيث متوسط أجر العامل اليومي ٧ ليرات اسرائيلية بينما الحد الادنى للاجور ١٧ ليرة يوميا في اسرائيل(٣٣).

لا يمكن للانسان الا ان يتذكر هنا أمثلة الاحياء الفقيرة في المدن الكبرى وخصوصا في الدول المتخلفة والتي توجد بها اسواق الخضروات والفواكه واللحوم المنخفضة الاثمان ومحلات اصلاح السيارات واعمال الحدادة والنجارة والسمكرة، والتي ينام فيها الخدم والبوابون الذين يعملون في النهار في خدمة سكان الاحياء البرجوازية ذات الدخل المرتفع . وبذلك تبقى الاحياء البرجوازية بعيدة عن ضوضاء اصلاح السيارات وبمنأى عن ذباب وقذارة أسواق الفواكه والخضروات ، ويبقى اطفال الاغنياء بعيدين عن أطفال خدمهم الذين يعزلون في الاحياء الفقيرة .

٨ ــ أوضحت الخطوات الماضيـــة كيف تستغل اسرائيل العامـــل العربي في الضفة المحتلة في الزراعة والصناعة والخدمات التي تتطلب بقاءه في أرضه . ولكن صورة البانتوستان لا تكون كاملة الا اذا أضفنا اليها صورة العمالة العربية المنقولة يوميا الى اسرائيل . لقد ارتفع رقم العمال العرب الذين تنقلهم الباصات الاسرائيلية كل صباح للعمل في اسرائيل وتعيدهم الى « مناماتهم » في المساء الى ٤٠،٠٠٠ عامل في عام ١٩٦٩ وهذا الرقم يتزايد بسرعة(٣٤). وهؤلاء العمال يستخدمون في قطاع البناء والتشييد وفي اسفل درجات العمل اليدوي غير الماهر كما يستخدمون كخـــدام في الفنادق والمطاعم الاسرائيلية وفي بعض مهن الخدمات اليدوية الاخرى .

وبذلك فان هؤلاء العمال ينضمون الى صفوف البروليتاريا الفلسطينية العربية في اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ . فعرب اسرائيل يشكلون ٩٠٪ من عمال البناء فيها . ولعله من المذهل للكثيرين أن يعرفوا أن العمال العرب هم الذين بنوا اسرائيل وشيدوا مصانعهـــا وفنادقها ومدنها الكبرى(٣٥).

ان عامل الارض المحتلة حديثا يدخل قطاع التشييد على مستوى أقل من أخيه العامل العربي في الارض المحتلة منذ عام ١٩٤٨ . بل أن التناقضات الطبقية التي يخلقها هذا الوضع تتعداه الى أمثلة أخرى . فالعمال الزراعيون مـــن عرب اسرائيل في المناطق المجاورة للضفة الغربية يقومون الان باستخدام عمال عرب من الارض المحتلة حديثا بأجور منخفضة لزراعة أرضهم لكي يقوموا هم بالعمـــل في اسرائيل بأجور مرتفعـــة لا يستطيع عامل الارض المحتلة حديثا الحصول عليها .

تدلنا احصاءات البنك المركزي الاسرائيلي على ان متوسط الاجر اليومي للعامل العربي من الارض المحتلة بلغ ١١ ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٩ وهو أقل بست ليرات يوميا من الحد الادنى للاجور في اسرائيل . ويقوم الهستدروت بتحصيل الفارق ــ على أساس انه يساوي قيمة الخدمات الاجتماعية والصحية والتأمينات التي لا تطبق بعد على العمال العرب من الارض المحتلة ــ وتقوم بتحويل المبالغ المتراكمة نتيجة لذلك ، وقد بلغت قيمتها ١٨ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٩ للحاكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية(٣٦). وبذلك فان العامل العربي في اسرائيل لا يستغل من الرأسمالية الاسرائيلية